

عمالة التكنولوجيا يحيون صورة الأخ الأكبر

التكنولوجيا العملاقة بانها "أحد التهديدات للديمقراطية". وعبر المفوض الأوروبي تييري بريتون عن شكوك كبيرة في ما إذا كان يحق لشركات التواصل الاجتماعي وحدها وقف حسابات رئيس أميركي. ويصل عدد متابعي حساب ترامب في تويتر إلى نحو 90 مليوناً، وكان المنصة المفضلة للرئيس الأميركي طوال فترة حكمه لإعلان مواقفه.



هل يصح أن يترك المجال مفتوحاً أمام عمالة التكنولوجيا لفرض إرادتهم على شعوب العالم وإطلاق الأحكام؟ تساؤل لا يقتصر على رجل الشارع بل يؤثر المخاوف على مستوى الحكومات ورؤساء الدول أيضاً

ورافق قرار غلق حساباته نزوح الملايين عن تطبيق واتساب، وأعاد مئات الملايين من المستخدمين النظر في علاقتهم بهذه المنصات. وإن كان هذا التشكيك في حياديتها بدأ قبل هذا التاريخ بسنوات وبالتحديد عام 2014 وهو العام الذي أطلقت فيه منصة سيغنال، وقد تم اختبار مدى قوتها وسريتها في قضية إدوارد سنودن، فقد حقق التطبيق سريعا شعبية في أوساط الصحافيين والمبلغين عن الانتهاكات، خصوصا بفضل دعم سنودن الذي سرب بيانات سرية عن أساليب أجهزة الاستخبارات الأميركية في التجسس على الاتصالات.

الحديث عن بدائل هو خيار الرئيس الأميركي المنتهية ولايته للتواصل مع أنصاره. ويجب أن يكون أيضا خيار دول حريضة على أن لا تقع في قبضة الأخ الأكبر، وخيار شعوب وأفراد عاشوا على مدى قرون في وهم أسطورة الإعلام الحيادي واحترام حرية التعبير. وعندما استفادوا وغرروا على البديل امتدت يد نظام شيوعي بدعي الديمقراطية تريد حرمانه منها وإرجاعه إلى القمقم. هل ستكتفي المستشارة الألمانية والحكومة الفرنسية بمجرد عبارات تشكيك بالخطوة التي اتخذها عمالة التكنولوجيا، وحتما، من ورائهم لوبي أميركي قوي من رجال الأعمال والسياسة، أم ستبادر تلك الدول للبحث عن بديل يحررها من قبضة الأخ الأميركي الأكبر؟

ورغم إعراب ترامب عن استيائه "البالغ" من الهجوم على مبنى الكابيتول الواقع وسط العاصمة الأميركية يشعر بغضب من العنف وانعدام سيادة القانون والفوضى، بادرت منصات التواصل الاجتماعي بإغلاق حساباته، في خطوة من قبل عمالة التكنولوجيا قالوا إنها تهدف إلى كبح مزاعمه بشأن الانتخابات الرئاسية.

وبغض النظر عن مدى تورط أو مسؤولية ترامب عما حدث، أثارته خطوة المنصات مخاوف من عودة مقص الرقابة تحت ذريعة حماية الديمقراطية.

لماذا ترامب؟ هل هو حقا مسؤول عن الهجوم على مبنى الكابيتول؟ وهل قوله إن هناك تزويرا حدث في الانتخابات يكفي لإدانته؟ ليس المتهم بريئا إلى أن تثبت الإدانة؛ وهل ثبتت إدانة ترامب لتتخذ منصات التواصل قرارا بإغلاق حساباته؟

لم تبدل هذه المنصات جهدا كافيا لحظر منظمات إرهابية وتسريب مواد خطيرة، فهل أن تغريدات ترامب المتعلقة بتزوير الانتخابات أشد خطورة على الديمقراطية؟

هل يصح أن يترك المجال مفتوحا أمام عمالة الإنترنت لفرض إرادتهم على شعوب العالم وإطلاق الأحكام؟ هذا التساؤل لا يقتصر على رجل الشارع، بل أثار مخاوف على مستوى رؤساء الدول.

المستشارة الألمانية أنجيلا ميركل اعتبرت أن قرار شبكات التواصل الاجتماعي إغلاق حسابات الرئيس ترامب يطرح إشكالية. وما لم توضحه المستشارية أوضحه شتيغان زايبير المتحدث باسمها قائلا "لا يمكن تقييد حرية الرأي إلا من خلال ما يحدده القانون، وليس حسب معايير منصات وسائل التواصل".

وأضاف إن "حقوقا مثل حرية التعبير يمكن التدخل فيها، ولكن بموجب القانون، وضمن الإطار الذي تحدده الهيئة التشريعية، وليس بناء على قرار شركة".

وزير شؤون الاتحاد الأوروبي الفرنسي كليمنت بون قال إنه "صدم لرؤية شركة خاصة تتخذ مثل هذا القرار المهم، قرار مثل هذا يجب أن يقرره المواطنون وليس الرئيس التنفيذي لشركة".

وفي الاتجاه نفسه، قال وزير الاقتصاد والمالية الفرنسي برونو لومير إن الدولة يجب أن تكون مسؤولة عن اللوائح التي تنظم شركات التواصل الاجتماعي، واصفا شركات

علي قاسم
كاتب سوري
مقيم في تونس



المواقع الإلكترونية التي شهدت نموا متسارعا في تسعينات القرن الماضي وأحدثت ثورة في صناعة الإعلام، لم تكن تلتقط أنفاسها حتى باتت ضحية تكنولوجيا بدأت "لعبة مراهقين" لتصبح في أقل من عشر سنوات لعبة الكبار ومنهم رجال سياسة.

تم كل شيء بهدوء تام ليؤخذ الجميع على حين غرة. التحدي الجديد للصحافة المطبوعة دفع بشركات الإعلام ومن ضمنها الصحافة الورقية إلى تبني الثورة الرقمية تباعا. وتم الانتقال من الورق إلى مواقع إلكترونية خلال فترة زمنية قياسية، الذين فشلوا كان عليهم أن يختفوا من المشهد الإعلامي، ليثبت في ما بعد أن النقلة لم تكن كافية. استطاعت محركات البحث أن تجذب المستخدمين وأصبح الجميع تابعاً لتلك المواقع.

الهوة التي تلت كانت أكبر، فجأة تظهر مواقع التواصل الاجتماعي لتفتح شهية الجميع على الدخول في مغامرة النشر.

من انتم لتتبع خطواتكم؟ كانت هذه هي الرسالة التي وجهها المستخدم لتلك المواقع. لقد تحكمت بالخبر والمعلومة منذ اختراع الورق والطباعة. جاء اليوم الذي تنحدر فيه من قبضتكم.

مناخ الحرية الجديد الذي أغرى الملايين لإنشاء صفحات خاصة على الإنترنت وقول ما يريدون قوله، أثار استياء أنظمة شمولية سرعان ما انضمت إليها مؤسسات وحكومات "ديمقراطية"، ليطل علينا من جديد الأخ الأكبر، بعد أن ظن أغلبنا أن وسائل الإعلام الجديدة قد خلصتنا من سطوته إلى الأبد.

الصدام لم يبدأ مع فئات شعبية بل مع رئيس أكبر دولة ديمقراطية في العالم. والمواجهة تحولت إلى حرب بطلها الرئيس الأميركي المنتهية ولايته دونالد ترامب.

لم تستغرق الحكومات من قبل، رغم استفحال منظمات إرهابية لهذه المنصات في نشر أفكارها، ورغم تسرب الكثير من المواد العنصرية، فلماذا تحركت الأن؟

من يمتلك تلك المنصات يمتلك القدرة على التحكم بأصوات الناخبين. هذه هي الرسالة التي استغفقت الحكومات لخطورتها. وعلى المارد الشعبي الذي تحرر من قفم الرقابة أن يعود إليه مهما كان الثمن.

الرقابة تدفع مستخدمي مواقع التواصل نحو منصات أكثر حرية

بارلر يجذب نواب البرلمان البريطاني



بارلر المنصة المفضلة لدعاة حرية التعبير

وتعمل منصة بارلر التي أطلقت عام 2018 ومقرها في نيفادا، إلى حد كبير مثل تويتر، مع متابعين وتعليقات يطلق عليها "بارلينز" بدلا من تغريدات.

وفي أيامها الأولى جذبت المنصة عددا من المستخدمين المحافظين المتشددون بل حتى مبينيين متطرفين. لكنها اليوم تجتذب أصواتا جمهورية تقليدية. فنجم فوكس نيوز معد البرامج الشهير شون هانتي لديه 7.6 مليون متابع وزميله تاكر كارلسون 4.4 مليون.

وقامت شركة أمازون الأسبوع الماضي بوقف تطبيق بارلر. لأنها سمحت بنشر رسائل تطرح إشكالية بعد الهجوم على الكابيتول. وقال أمازون إنه في مواجهة نشر رسائل تشجع على العنف "لم يشأ بارلر سحب هذا المضمون سريعا".

وبات موقع بارلر تحت وطأة الإقصاء بعدما أزالته منضمتا أبل وغوغل لتنزيل التطبيقات من متجر تطبيقاتها.

وقدم بارلر شكوى الاثنين ضد أمازون. معتبرا أن تعليقه جاء لاعتبارات سياسية ويدافع الرغبة في خفض المنافسة لصالح تويتر. وقال في الشكوى "الامر يشبه وقف أجهزة التنفس الموصولة بمرضى، هذا سيقفل الشركة في وقت كانت تتصاعد فيه شعبيتها بشكل كبير".

وأفاد المدير التنفيذي لبارلر، جون ماتزي جونيور، في مقابلة مع شبكة "فوكس نيوز" أن إعادة عمل الموقع كالمعتاد سيسغرق وقتا. مضيفا "لقد تخلى عنا كل شركائنا ومحامينا ومن يدير الرسائل النصية والبريد الإلكتروني في نفس اليوم".

ويرى ميلو كومرفورد "يجب فهم المنصات مثل بارلر على أنها جزء من نظام بيئي متطرف واسع عبر الإنترنت، بدءا من منصات الوسائط الاجتماعية تطبيق بارلر بشكل واسع، لاسيما قبل اقتحامهم مقر الكونغرس، محاولين منعه من المصادقة على انتخاب جو بايدن، رئيسا للولايات المتحدة. ما كان سببا للنمو السريع لبارلر.

بدأت الانتقادات الموجهة لمنصات التواصل الاجتماعي بشأن الرقابة وتقييد حرية التعبير بالتأثير على شعبيتها، لصالح تطبيقات أخرى تفتح المجال وأسعا لكل أنواع الخطاب بما في ذلك العنصري دون رقيب، حتى أنها جذبت نوابا محافظين في البرلمان البريطاني.

وأضاف كومرفورد، "بارلر قد أصبح منصة حيث تتحد أفكار أعضاء البرلمان المحافظين مع أفكار المتطرفين"، بحسب ما ذكرت صحيفة الأوبزرفر البريطانية. وانضم تسعة من النواب في حزب المحافظين إلى تطبيق بارلر لإظهار دعمهم لحرية التعبير بعد حذف تويتر لتغريدات ترامب بشأن تعليقاته على وفاة الرجل الأسود جورج فلويد في العام الماضي. وفي أول تحذير لها من تغريدات شخصية عامة، قالت تويتر أن إحدى تغريدات ترامب "مجدت العنف".



ميلو كومرفورد

المنصات مثل بارلر جزء من نظام متطرف واسع عبر الإنترنت

وكان خلاف ترامب مع "تويتر" سببا في حملة قادة اليمين الأميركي المتطرف في يونيو للانتقال وبعاد كبير إلى بارلر رافعين شعار "استقلالية الإنترنت". وبعد أيام من هذه الحملة قرر وزير الدولة البريطاني لشؤون الشرق الأوسط وشمال أفريقيا جيمس كليفرلي إلى جانب النائب الداعي للخروج من الاتحاد الأوروبي ستيف بيكر، وبن برالي، الذي اتهم في الفترة الأخيرة بربط وجبات الطعام المجانية المقدمة لللاميذ المدارس بغرر المخدرات، الانضمام إلى بارلر.

واستخدم كثيرون من أنصار ترمب، تطبيق بارلر بشكل واسع، لاسيما قبل اقتحامهم مقر الكونغرس، محاولين منعه من المصادقة على انتخاب جو بايدن، رئيسا للولايات المتحدة. ما كان سببا للنمو السريع لبارلر.

برلمان كردستان ينتقد قانون جرائم المعلوماتية في بغداد

العراقي، أعدت اللجنة الثقافية في برلمان كردستان قانونا بهذا الشأن. وأشار إلى أن مجلس النواب العراقي أنهى مناقشة مشروع قانون "جرائم المعلوماتية"، فيما اعترض بعض النواب على عدة فقرات منه مطالبين بعدم صياغة القانون بطريقة فضفاضة تؤدي إلى "تكميم الأفواه"، مع رفضهم في الوقت ذاته "الفوضى التي تجري حاليا في مواقع التواصل الاجتماعي".

ورغم انتقادات رئيسة البرلمان في كردستان لقانون الجرائم المعلوماتية والعراق، إلا أن هذا لا يعني أن حرية الصحافة أفضل حالا في كردستان، حيث أكد مركز ميترو تسجيل 385 انتهاكا ضد

العراق ريوافز فائق من مضي مجلس النواب العراقي في تشريع قانون الجرائم المعلوماتية لما له من تأثير خطير، حيث يسهم في تقييد حرية الصحافة في البلاد.

وقالت ريوافز إن "مجلس النواب أنهى القراءة الأولى والثانية لمشروع القانون ولم يتبق سوى التصويت عليه"، مضيفة أن هذا القانون يشكل خطرا كبيرا على الصحافيين وحرية الصحافة في العراق.

وأضافت ريوافز في كلمة لها خلال مؤتمر مركز ميترو للحرية الصحافية في السليمانية، "لكي لا يطلب منا تنفيذ هذا القانون في حال صدوره من البرلمان

الأزمة الاقتصادية لا تستثني الأذرع الإعلامية لأردوغان

الإنجليزية والألمانية والعربية والروسية، بالفعل عن قسم من فريق التحرير. كذلك واجهت شركة "ترك ميديا" المالية للحزب الحاكم والتي كانت تمتلك صفحا "ستار" و"اقسم لايف" و"غونيس" وقناة "تي.في.24" وقناة "تي.في.360" أزمة بعد الانتخابات المحلية لنفس السبب، وتم إغلاق صفحتي "ستار" و"اقسم لايف".

ويسيطر الرئيس رجب طيب أردوغان من خلال رجال الأعمال المقربين منه على وسائل الإعلام البارزة في تركيا، فيما تكاد تختفي الصحف المعارضة في ظل القبضة الأمنية التي يحكمها أردوغان على منابر الرأي.

وفي الشهر الماضي، تم إغلاق تلفزيون "أولاي تي.في" التركي بعد أقل من شهر على إطلاقه، ضمن مسلسل طويل من انتهاكات حقوق الصحافيين وإسكات الأصوات الناقدة التي تقلق الرئيس أردوغان.

وأكد سادات يلماز رئيس تحرير موقع "ميسوبوتاميا إنجيسي"، أن تركيا تعاني من "فقدان ذاكرة الصحافة". وقال "سيتم تسجيل هذه الفترة بانها فترة سيطرة كبيرة وجهد وتلوث معلومات وتضليل".

وقال موقع "أحوال تركية" إن من بين أهم أسباب إغلاق الملاحق الإقليمية هو أن البلديات التي تحولت من حزب العدالة والتنمية إلى حزب الشعب الجمهوري بعد الانتخابات المحلية في 31 مارس 2019 توقفت عن نشر إعلاناتها في هذه الصحيفة المالية للحزب الحاكم.

ومع إغلاق الملحقات الإقليمية، سيكون العديد من الصحافيين عاطلين عن العمل. وقد تخلت صحيفة "صباح" التي تصدر عبر الإنترنت بعدة نسخ باللغات

أنقرة - تشهد وسائل الإعلام التركية الموالية للرئيس رجب طيب أردوغان أزمات مالية حادة، حيث تستعد صحيفة "تقويم" للإغلاق خلال أيام، كما قررت صحيفة "صباح" إغلاق ملاحقها الإقليمية.

وتتبع الصحيفةان مجموعة "توركوفاز" الإعلامية التي تملكها شركات "كابلون" القريبة من أردوغان، وتشتركان بنشر أخبار إيجابية عن الاقتصاد التركي والأوضاع المعيشية بغض النظر عن صحتها، فصحيفة "تقويم" زعمت وجود زيادة في المعاشات وترقيات ومكافآت، بينما صحيفة "صباح" التي يديرها سرحدات البيروقراطية

الأخ الأكبر لوزير الخزانة السابق بيرات البيروق، ادعت مرارا وأن الأمور الاقتصادية خبير "عجلة اقتصاد تدور"، وتسببت بسخرية واسعة على مواقع التواصل الاجتماعي بالقول إن الشعب التركي في واد والصحيفة في واد آخر.

وسيكون آخر إصدار ورقي لـ"تقويم" في 28 فبراير القادم، وسيستمر موقعها الرسمي على الإنترنت في العمل بشكل طبيعي.

وسيتم نشر الملاحق الإقليمية لصحيفة صباح لأنقرة وإزمير وأضنة وانطاليا للمرة الأخيرة في 15 يناير.

